CIPE

مركز المشروعات الدولية الخاصة

الحوكمة الديمقراطية

نحو وضع مدونة سلوك مهني للعاملين بالقطاع الخاص العراقي

بقلم: باسم جميل أنطون

خبير اقتصادي

يعد الفساد المالي والإداري معوقًا أساسيًا لعملية البناء والإعمار والتنمية الاقتصادية، ومعوقًا لنمو القطاع الخاص والاستثمار بشتى أشكاله. ولقد كتب عنه الكثير من الباحثين واتفقوا على ضرورة وضع إطار عمل مؤسسي لغرض تطويق المشكلة وعلاجها، من خلال خطوات جادة وإرادة سياسية قوية من مراكز القرار لمكافحة الفساد.

وبداية، لابد من إجراء مسوحات جادة علمية وميدانية لتحديد حجم الفساد في المجتمع؛ بهدف تحديد الأساليب الناجعة في مكافحته، علمًا بأن للفساد أسبابًا متعددة، منها الفساد السياسي الذي ينشأ بحكم فقدان الديمقراطية والشفافية في المجتمع، والفساد الاجتماعي يأخذ أيضًا أشكالاً، منها الطائفية والحروب وعدم استقرار المجتمع، والخوف من المجهول داخل المجتمعات، وأيضًا أسباب اقتصادية تنشأ في المجتمعات غير المستقرة، ومن أسبابها الامتلاك السريع للثروات بشكل غير قانوني، كتبييض الأموال، واستغلال النفوذ، والفقر، والبطالة، وغيرها من الأسباب السائدة في المجتمعات الانتقالية، كما أن هناك أسبابًا إدارية وتنظيمية عملت على تفشي الفساد، كسريان روح البيروقراطية والروتين في المجتمعات غير المستقرة، والتي تتنوع تشريعاتها وتتعدد إلى حد التناقض أحيانًا.

ولم يعد الفساد في بعض الدول يتمثل في مجرد سلوك خاطئ، بل أصبح له قواعد قوية ثابتة عبر تشريعات وقوانين تدافع عن بقائه، ومراكز قوى كبيرة، ليس على المستوى الإداري والاقتصادي فحسب، بل حتى باستخدام العنف ضد من يقف في مواجهته.

تفشي الفساد وانتشاره في العراق

وفيما يلي نلقي نظرة على بعض العوامل التي ساعدت على ذلك:

1. ضعف التشريعات القانونية في البلد وعدم تكاملها، خاصة في المجال الاقتصادي، مما يعطي الفرصة لبعض ضعاف النفوس إلى التفسير السلبي لهذه القوانين.
2. ضعف الرقابة على تطبيق القوانين والتدقيق من قبل الجهات المعنية وخاصة في مجلس النواب.
3. طغيان مجتمع البداوة والعشائرية في حل كثير من المشاكل بعيدًا عن القانون، مما أعطى المجال للمفسدين كي يغالوا في أعمالهم دون حساب أو رقيب جاد.
4. سيادة مفهوم العنف وتعدد الحروب العبثية المتوالية على العراق للأنظمة السابقة؛ مما أدى إلى سيطرة روح اللامبالاة والعبث، إضافة إلى استشراء العنف الطائفي بعد سقوط النظام.
5. ضعف روح المواطنة والانتماء للبلد؛ مما أدى بالمواطن العراقي إلى اللامبالاة وعدم محاولة التخلص من المشاكل والمعوقات، وإلى الهجرة خارج الوطن خوفًا وتهربًا من عمليات الاغتيال السياسي والإذلال من خلال خطة مرسومة.
6. تدهور الأوضاع الاقتصادية، وانخفاض معدلات الدخل القومي، وتفشي البطالة التي أصبحت مزمنة في البلد.
7. تهميش دور منظمات المجتمع المدني وجمعيات الأعمال، ومحاولة تسييسها لصالح الأنظمة؛ مما دفع إلى فقدان الرقابة الشعبية على المفسدين، وكذلك ضعف تعزيز دور القطاع الخاص في مكافحة الفساد.
8. سيادة روح البيروقراطية في أجهزة الدولة، والكبت ضد المواطن، وخوف الموظفين المخلصين والجادين من الاجتهاد، إضافة إلى هيمنة القطاع العام على اقتصاد البلد، والتردد في التوجه نحو الإصلاح الاقتصادي التدريجي للاقتصاد العراقي.
9. تولي كثير من المسئولين من غير ذوي الكفاءة والاختصاص والنزاهة مواقع قيادية في الدولة، وولاؤهم إلى الفئات التي أتت بهم لمواقع السلطة أكثر من الولاء للوطن.

10. انحلال الدولة العراقية بعد عام 2003 وسقوط النظام؛ مما شجع ضعاف النفوس للاستغلال والإثراء على حساب المال العام.

11. الحصار الاقتصادي على العراق خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، وتدني رواتب العاملين في الدولة.

التأثيرات السلبية للفساد

لقد كان لاستشراء الفساد في البلد تأثيرات سلبية كبيرة على واقع المجتمع وبنيانه الاقتصادي، ويمكن إيجاز ذلك بما يلي:

1. إيقاف عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد، وتفشي حالات الفقر والجهل والأمية، وتردي الأوضاع الصحية والمعيشية للجماهير.

2. تعثر عملية الاستثمار في البلد، وعزوف الكثير من المستثمرين عن الاستثمار فيه؛ بسبب العراقيل التي توضع في وجههم، من رشاوى واستغلال للنفوذ، وفقدان البيئة القانونية الجاذبة للاستثمار.

3. تعثر عملية البناء والإعمار في المشاريع الإسكانية والصناعية والزراعية والسياحية؛ مما عمق في تفاقم البطالة.

4. تعثر نشاط منظمات المجتمع المدني ومحاولة الحد من فعاليتها وفق تعليمات ذات طابع دكتاتوري.

5. عمل الفساد على الزيادة من الإنفاق العام للدولة، وخفض الإنتاجية لكثير من المنشآت بالأساليب البيروقراطية السائدة، والتي تصب كلها في خانة الفساد، حيث حولت أكثر من ثلثي موازنات الدولة إلى الإنفاق التشغيلي على حساب الإنفاق الاستثماري.

6. عمل الفساد على الحد من نشاط القطاع الخاص في أخذ دوره الريادي في عملية الانتقال نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، حسبما ورد في المادة (25) من الدستور العراقي.

وهنا لابد من الإشارة إلى خطوة مهمة وكبيرة أقدمت عليها هيئة النزاهة في استراتيجيتها بمشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في برامج مكافحة الفساد؛ لما لها من دور أساسي وفعال في الرقابة الشعبية.

الحلول والمقترحات

لقد حدثت فجوة كبيرة بين القطاعين العام والخاص نتيجة للسياسات الاقتصادية السابقة، وعليه لابد من ردم هذه الفجوة وإعادة الثقة بين كلا القطاعين، باعتبارهما قطاعين وطنيين متكاملين، يعملان لمصلحة الوطن، ويتطلب ذلك:

1. البدء بتهيئة وتأهيل أجهزة الدولة الاقتصادية والإدارية ذات الصلة بالقطاعين الخاص والعام؛ لفهم أهداف المرحلة الاقتصادية (استراتيجية اقتصاد السوق الاجتماعي)، والانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر المنفتح، خاصة تلك الأجهزة ذات العلاقة المباشرة مع القطاع الخاص والأجنبي، ومنها دائرة تسجيل الشركات، وهيئة الاستثمار، وسوق العراق للأوراق المالية، والهيئة العامة للضرائب والمصارف، وباقي الدوائر المهمة.

2. تأهيل القطاع الخاص العراقي لفهم هذه المرحلة الانتقالية في التعاطي مع أجهزة الدولة بروح الشفافية والمواطنة، بالنسبة لإعطاء المعلومات الصحيحة، وإزالة الضبابية المرسومة في ذهن القطاع العام عن عمل منتسبي القطاع الخاص.

التوصيات للقطاع الخاص

يمكن تلخيص بعض التوصيات للقطاع الخاص ومنتسبيه في المرحلة القادمة على النحو التالي:

1. تطوير وسائل إعلام مستقلة مزودة بأساليب التحليل العلمي للتحري ونبذ أعمال الغش بعيدًا عن أسلوب التشهير والانتقام المبتذلة.

2. إشراك الخبراء والاقتصاديين وجمعيات الأعمال والمنظمات المهنية وغيرها من المنظمات غير الحكومية في عملية مكافحة الفساد والغش، وذلك لإفهام الناس تكاليف الفساد، والعمل على دعم الإصلاحات العامة للدولة.

3. العمل على دعم المشروع الحكومي المقدم من هيئة المستشارين والمنظمات الدولية، والإسراع في تنفيذ مشروع خارطة الطريق الذي يهدف إلى الإصلاح الاقتصادي والتخلص من المشاريع المعطلة في كافة الوزارات.

4. تحفيز الحكومة على تطبيق معايير الحوكمة المقرة من جهات عديدة في الوزارات، مع تطبيق معايير المحاسبة العالمية والالتزام بها، وترسيخ هذه المعايير في العمل اليومي للشركات والأفراد.

5. التنسيق مع الدوائر الحكومية في وضع إرشادات واضحة حول المعايير التي تعمل بموجبها الحكومة في تقديم الدعم والإعفاءات، ووضع الغرامات والضرائب على لوحات خاصة بكل دائرة.

6. وضع قواعد وسلوك مهنية وآداب عمل وسلوك محترف لتقاليد كل مهنة.

7. قبول النقد النزيه للعاملين بالشركات والأفراد عند وقوع الأخطاء والعمل على تصحيحها.

8. فتح دورات مهنية متخصصة -من قبل المنظمات المهنية للقطاع الخاص- لتبادل المعلومات وتطوير العناصر الجديدة الداخلة إلى سوق العمل حديثًا، بغرض نقل الخبرات القديمة بدلاً من اندثارها مع الأجيال، وإحياء روح المواطنة لديهم.

9. العمل على بناء منظمات مهنية رصينة تمارس الشفافية والديمقراطية في داخلها، واعتماد الكفاءة والنزاهة في تبوء المراكز القيادية، والتضحية من أجل المجموع، والتحلي بنكران الذات، كعمل تطوعي غير نفعي.

قواعد سلوك المهنة لموظفي القطاع الخاص

ليس لدى القطاع الخاص قوانين دقيقة وثابتة (خلافًا لما هو قائم في دوائر الدولة) عدا ما ورد منها في قانون العمل رقم (71) لسنة (1987)، وعليه يجب أن يُطلب من كل موظف ينتسب للعمل في القطاع الخاص فترة تجريبية لمدة ثلاثة أشهر، وأن يقدم تعهدًا خطيًّا يحدد السلوك العام للوظيفة (حيث إنه يختلف عن شروط الوظيفة الحكومية)، مثل:

1. تقبل مسئولية اتخاذ قرارات عمل تضمن سلامة ومصلحة الوطن والجمهور، مع تأدية الواجب المناط به.

2. رفض الرشوة بكل أشكالها، سواءً كان ذلك في صورة هدايا، أو مساعدات، أو غيرها.

3. التعامل النزيه مع العملاء، والإقرار بالأخطاء التي ترتكب مع العميل بشفافية ودون مراوغة.

4. العمل على تقديم الدعم والمساندة للعاملين في الشركة من الزملاء؛ لتطوير عملهم المهني، ومساعدتهم على تطبيق قواعد الآداب المهنية.

5. احترام الخصوصية والكتمان والمنافسة العادلة، خلال عمله داخل الشركة، حتى بعد ترك العمل بمدة.

6. المساهمة الإيجابية من خلال التصرف وفقًا لآداب المهنة لخدمة المؤسسة التي ينتسب لها.

7. التعهد بإخبار الإدارة عن أي خطأ في العمل، سواء أكان من قبله أو من أي منتسب آخر معه في العمل.